مشكلات ارتيريا الجيوبوليتيكية

د. عطا الله سليمان هناء عبد الحر يوسف
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم الجغرافية

المستخلص

يعد موضوع التعدد الأثني (العرقي) من بين أهم الموضوعات في دراسات الجغرافيا السياسية، فالتعدد وما يترتب عليه من مشكلات يعد ظاهرة جيوبولتيكية عالمية، بدأت ملامحها تبرز منذ وقت مبكر، وبلغت أوجها مع بداية القرن العشرين على أثر التغيرات الكبرى في الخارطة السياسية التي نتجت بفعل الحروب وأدت إلى انهيار الكثير من الإمبراطوريات والدول الكبرى. وما نتج عن هذه الحروب من وضع خرائط سياسية وفقاً لأهواء الدول الاستعمارية وخاصة في قارتي أفريقيا وأسيا، مما ولد في دول هذه القارتين أخطر التحديات المبنية على أسس عرقية وطائفية، وأدى إلى وضع بؤر لمشكلات جيوبولتيكية، ومن بين الأمثلة على ذلك ما تعانيه معظم دول القرن الأفريقي، وخاصة موضوع الدراسة (ارتيريا) التي تعد أنموذجاً للدول المتعددة الأثنيات، ومن بين أهم الأثنيات التي ترتبط بها مشكلات ارتيريا هي:

1. العفر.
2. البجا.
3. التجرينية.

وتشكل هذه العرقيات الثلاث مشكلة جيوبولتيكية لأرتيريا، وكذلك دول جوارها، ومما يزيد خطورة مثل هذا الوضع الجيوبولتيكي هو التوزيع الجغرافي لهذه الاثنيات في إرتيريا وجوارها الجغرافي كما موضح في الخارطة (1) إذ أن تواجد العفر والبجا والتجرين، في الدول المجاورة هي تكتل يحمل أبعاداً جيوبولتيكية مؤثرة في الأمن الوطني الارتيري، إذ يشغل (العفر) مساحة تقدر بنحو 9,5% من مساحة الدول المجاورة الكبرى وهي أثيوبيا، كما أن معظم الأراضي في جيبوتي تشغل من قبل العفريين، ومما يزيد من خطورة مثل هذا التوزيع على الأمن الارتيري، هو وجود هذه الأثنية في أهم المناطق ذات البعد الجيوستراتيجي إذ يتواجدون حول مصوع على البحر الأحمر وبامتداد الساحل حتى جزر دهلك الهامة في الصراع الإقليمي، مما يجعل ذلك من بين أهم التحديات الجيوبولتيكية لارتيريا، ولا يقتصر الأمر على العفر وإنما يشمل الاثنيات الأخرى مثل البجا، والتجرينية التي تمتد على جانبي حدود ارتيريا ودول جوارها الجغرافي مما يهدد أمن ارتيريا، وخاصة من جارتها الكبرى أثيوبيا.

The Geopolitical Problems of Eritrea

Dr. Atalla Sulaiman Hana'a Abdul Hur Yousif
University of Baghdad - College of Education for Women - Geography Dept.

Abstract

The subject of multi- ethnics is one of the most important subjects in the study of political geography, as multi- ethnics and its consequent problems are global geopolitical phenomena that started early and reached its peak with the beginning of the twentieth century, because of major changes in the political landscape that resulted by wars and led to the collapse of many empires and major powers, a matter which led to put new political maps according to certain considerations of the colonial powers, especially in Africa and Asia. All these things led to the most serious challenges based on ethnic and sectarian conflict and led to the development of geopolitical problems. Among the examples what most countries in the Horn of Africa have suffered from, especially Eritrea, which is considered as a good example for countries that suffers from multi-ethnic problems.

Among the most important ethnic groups that are related to the problems of Eritrea are the Afar, Beja, and Altgerin. These three geopolitical ethnics make many problems to Eritrea and neighboring countries. What increases the seriousness of this situation is the geographical distribution of these ethnic groups in Eritrea and neighboring countries as shown in map 1.

The presence of Afar, Beja and Altgerin in neighboring countries is a problem that has geopolitical dimensions that affects in the national security of Eritrea as Al- Afar occupies about 9.5% of the area of the neighboring country of Ethiopia, as well as most land in Djibouti is inhabited by Alafrien. Such situation increases the danger on security of Eritrea especially the existence of these ethnics lies in the most important geo-strategic dimension, as they live in Massawa that lies on The Red Sea and along the coast till the Dahlak Islands, which makes it among the most important geopolitical challenges to Eritrea. This danger is not related only to the Afar, but it includes other ethnicities such as the Beja and Altgerin which extend on the borders of Eritrea and the neighboring countries, and threaten the security of Eritrea, especially from its neighbor Ethiopia.

أولاً : التعدد العرقي ومشكلاته الجيوبوليتيكية:

إن التداخل الأثني بين الدول المتجاورة له أبعاد جيوبوليتيكية لكلا الدولتين فقد تكون تلك السمة ميزة قوة أحياناً وعنصر ضعف في أحيان أخرى وحسب طبيعة العلاقات الدولية مع الدول المجاورة، وفي عموم أفريقيا وارتيريا خاصة تمثل تلك الظاهرة من الظواهر السلبية التي تستغل من قبل الدول في علاقاتها السلبية مع بعضها، وذلك لا يقتصر على دول الجوار فحسب بل أطراف خارجية أو إقليمية إذ تصبح تلك الأثنيات ورقة ضغط على الدولة ويبدو تأثير الأقلية القومية كبيراً حين تركزها في منطقة واحدة ويزداد خطرها حين تكون منتمية في أصولها التاريخية إلى دولة محيطة بها وكذلك حين تكون لغتها مختلفة عن بقية لغات الدولة والمعضلة الكبرى حين تصبح ذات نزعة انفصالية حينها تشكل الخطر الحقيقي على وحدة الدولة [1].

وتلك المشكلة لا يمكن فصلها عن التعددية العرقية والتي عانت منها أغلب الدول الأفريقية والتي تتمثل بشعور الفرد بالانتماء العميق إلى المجموعة الأثنية التي ينتمي إليها وذلك يكون مستمد من القرابة وهذا يجعل من الممكن للروابط الأثنية أن تطغي على الولاء للدولة[2].

وتبدو مخاطرها في كيفية تنظيم الحقوق السياسية لهذه القوميات وأبناء العرقيات المختلفة، ومن ملاحظة الخارطة (1) لارتيريا نلاحظ وجود تداخل أثني مع كل من السودان وأثيوبيا وجيبوتي وما نتج عن ذلك من مشكلات ، وللوقوف على واقع تلك المشكلة سيتم بحثها بشيء من التفصيل وفقاً للآتي:

أ ـ العفر :

جماعة أثنية تنتمي إلى المجموعة الحامية السامية ، ويمثلون جماعة أثنية عبر حدودية أي عابرة للحدود (ينظر الخارطة 1) بمعنى أنها تتوزع على أكثر من دولة Trans- National Borders Ethnic وهم يفتقدون وحدة الكيان السياسي على الرغم من أنهم يعيشون في رقعة جغرافية متلاصقة[3].

وتقع الأرض العفرية في القرن الأفريقي على الضفة الغربية للبحر الأحمر وتبلغ مساحتها 160 ألف كم^2 وهي تتوزع ضمن ثلاث دول[4].

جدول (1)

توزيع العفر بين ارتيريا وأثيوبيا وجيبوتي

الدولة	المساحة الكلية للدولة كم^2	المساحة التي تشغلها العفر كم^2	نسبتها من مساحة الدولة %	نسبة العفر من مجموع السكان %	المرتبة العددية التي تحتلها بين القوميات الأخرى في الدولة	أماكن تواجدهم في الدولة
أثيوبيا	1,104,300	105ألف كم^2	9,5	3,20	7	شمال شرق أثيوبيا
ارتيريا	121,320	35 ألف كم^2	28,8	4	5	من مصوع وحتى الجنوب الارتيري
جيبوتي	23,200	20 ألف كم^2	86,2	33	2	شمال البلاد أبوك وتاجورا وشمال العاصمة
المجموع		160ألف كم^2				

(1) من عمل الباحثة بالاعتماد على :

1- عبد السلام بغدادي، مشكلة الأقليات في القرن الأفريقي، شؤون اجتماعية، العدد59، 1998. ص.23

2- محمد عثمان أبو بكر ، المثلث العفري في القرن الأفريقي ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 1996 ، ص2.

خارطة (1)

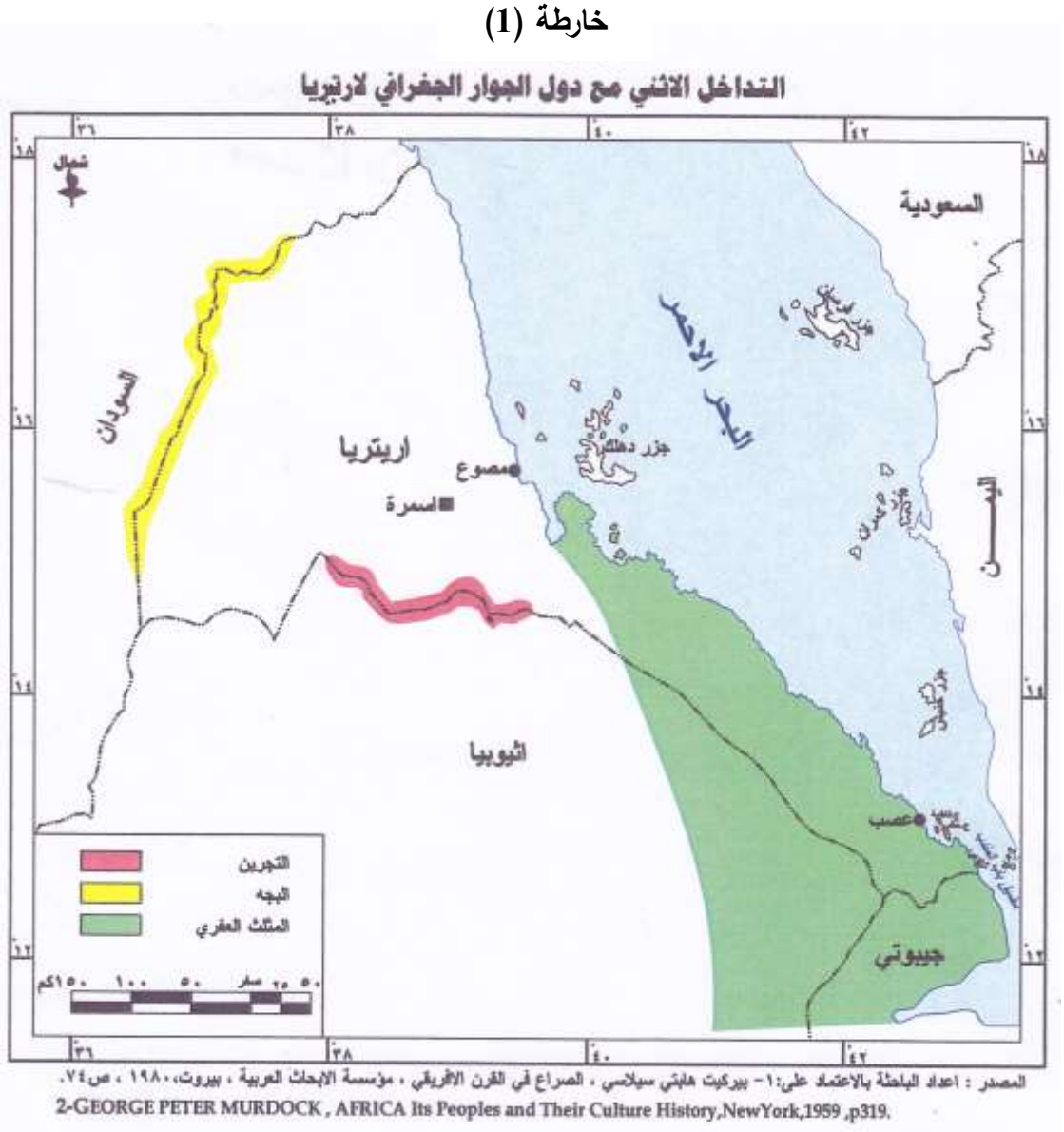

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على:١- بيركيت هابتي سيلاسي ، الصراع في القرن الافريقي ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت،١٩٨٠ ، ص٧٤.
2-GEORGE PETER MURDOCK , AFRICA Its Peoples and Their Culture History,NewYork,1959 ,p319.

أما لهجتهم فهي العفارية وهي لهجة كوشية قريبة من الساهو إذ يعيشون في حياة بدوية وينتظمون في اتحادات وقبائل وعشائر متعددة وذات ديانة مسلمة[5].

ويمثل العفر[!] في ارتيريا المرتبة الخامسة بين القوميات الأخرى جدول (1) بينما بعض المصادر تجعلهم في المرتبة الثالثة وذلك يعطي أهمية لتلك القومية بسبب ثقلها السكاني ولم تكن هناك أي مشكلة عفرية بين الحكومة والمسلمين العفر قبل عام 1991، ولكن الذي يزيد من معاناتهم هي طبيعة رقعتهم الجغرافية والتي هي عبارة عن صحراء قاحلة إذ أنهم مثلوا أول الشعوب التي باشرت العمل في الرعي المستقل، كما أن قيام دولة عفر هي مسألة قابلة للتطبيق من الناحية الإقليمية والأثنية، فضلاً عن المتغيرات الدولية وما يشهده العالم من توترات وصراعات أثنية قد تشجع ذلك الكيان وهذا محتمل في ظل وجود قوى دولية تدعم هذا التوجه ولهذا فأن المشكلة العفرية في ارتيريا هي في طور التكوين بسبب حداثة استقلال ارتيريا[6] ..

تحديات المشكلة العفرية:

أن العفر يمثلون الخطر الحقيقي على كيان ارتيريا للأسباب الآتية:

أ ـ إن تلك القومية حافظت على كيانها العام وظل نسيجها الاجتماعي متماسكاً ومتواصلاً رغم ما تعرضت له من تقسيم بين ثلاث دول وتوفر عامل الوحدة في اللغة والثقافة والأرض والعرق والتاريخ.

(!) أنخرط العفر في صفوف الوطنيين الذين نادوا باستقلال ارتيريا سواء في فترة تقرير المصير (1952 - 1962) أو في التنظيمات التي نشأت على خلفية ضم ارتيريا إلى أثيوبيا وبرز منهم قادة ومفكرون خدموا القضية الارتيرية . للمزيد ينظر: عبد السلام البغدادي، مشكلة الأقليات في القرن الأفريقي، ص24 .

ب ـ فشل النظام الارتيري في خلق الوحدة الوطنية بينه وبين العفر مما خلق تأثير سلبي في التماسك الوطني وذلك جعل القومية العفرية تشكل معارضة مهمة للأنظمة الارتيرية مما جعل العلاقة بينهما علاقة صراع[7].

جـ ـ من بين أهم التحديات الجيوبولتيكية للمشكلة العفرية هو امتداد وجودها من ميناء مصوع على البحر الأحمر وحتى جنوب ارتيريا كما أن جزر دهلك تقع في الجهة المقابلة لذلك الموقع مما يضع الدولة الارتيرية في حالة ضعف جيوستراتيجي إذا ما تعاظمت المشكلة، وبخاصة وإن أثيوبيا الدولة (الحبيسة الأكبر) في المنطقة ممكن أن تؤدي دوراً هاماً في استغلال هذا الأمر.

د ـ إن الواقع الجيوبوليتيكي أعلاه يتطلب تعاون الحكومة مع كل من أثيوبيا وجيبوتي لما له من أهمية في مقاومة رغبة العفر في أقامة دولة مستقلة، وقد أدركت ارتيريا خطورة التحركات العفرية، وذلك يتضح من اتهام السلطة الارتيرية في عام 1993 لكل من فرنسا والسعودية ومصر في السعي لتكوين دولة عفرية في جيبوتي وارتيريا وأثيوبيا [8].

هـ ـ إن هناك بعض الشخصيات الارتيرية كانت ضمن جبهة تحرير ارتيريا وحين انتقلوا إلى أثيوبيا أصبح هؤلاء يتمتعون بعضوية البرلمان الأثيوبي كممثلين عن العفر.

ب ـ البجا (البجة):

تقع إلى الغرب من ارتيريا وشرق السودان (ينظر الخارطة 1)، والمتداخل معها قبلياً إذ أصبحت تلك القبائل من القوى المساندة للتحرك الارتيري والتي بدورها ارتيريا دعمت التحرك القبلي من خلال دعمها لمؤتمر قبائل البجا المسلح الموالي لارتيريا والذي يعمل بالتنسيق معها ويرفع شعار السودان الجديد بالإضافة إلى تنظيم الأسود الحرة الذي يظم أبناء قبيلة الرشايدة السودانية والتي يعتبرها النظام الارتيري واحدة من القوميات التسع المعتمدة في ارتيريا وتسعى ارتيريا لضم إقليم قبائل البجا إليها[9]، ومن خلال ما سبق يتضح أن ارتيريا تعاملت مع أقلية البجا لصالحها فبدلاً من أن تخلق لها عدو في الداخل (قبائل البجة الارتيرية) كسبت لها حليفاً في الخارج (قبائل البجة السودانية)، وذلك يتضح من خلال تعاونها ودعمها لقبائل البجة السودانية المتحالفين ضد الحكومة السودانية ولكنها في الوقت نفسه وترت علاقاتها مع السودان.

وأرادت تحقيق رغبات الدول الاستعمارية في أفرقة السودان ولا ننسى أن لارتيريا أطماع في الأراضي الزراعية في منطقة البجا كما أنها تتطلع لجعل المنطقة الشرقية من السودان منطقة صراع من أجل القضاء على المعارضة الارتيرية في السودان[10].

فضلاً عن أن حكومة ارتيريا تدعي حقاً تاريخياً في منطقة كسلا السودانية خاصة وأن كل السهول التي تروى بالأنهار الموسمية القادمة من ارتيريا تصب في تلك السهول مستفيدة من التداخل القبلي وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) ذلك التداخل وتلك الخاصية الجيوبوليتيكية للاستفادة منها في الحرب الباردة ضد السودان والتي قد تتحول إلى حرب نارية (شن الحرب) من خلال التنسيق الأمريكي (الإسرائيلي) الاريتيري الأثيوبي الأوغندي لإيجاد حلف لتطويق السودان والعمل على تجزئة ذلك البلد العربي وذلك يمثل جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تحاول أمريكا و(إسرائيل) تطبيقه في المنطقة من العالم [11].

كما أن استغلال الأثنيات من قبل الدول الاستعمارية ليس موضوع حديث أو معاصر لضرب أو تهديد وحدة الدولة،((فقد حاولت بريطانيا ضم الجزء الغربي من ارتيريا إلى الأجزاء الشرقية من السودان وتكوين دولة وهمية تسمى دولة "البجا الكبرى" فأرادت أن تقطع ارتيريا كبلد وكشعب))[12].

((أما الجانب المشرق أو الإيجابي لهذا التداخل الأثني والذي لابد أن لا نغض الطرف عنه هو احتمالية التعاون بين البلدين مستقبلاً يساعدها في ذلك التداخلات العرقية والقبلية والعلاقات التاريخية بينهما))، إذا ما أحسنت ارتيريا التعامل مع تلك الظاهرة وجعلها نقطة قوة لصالحها بدلاً من كونها مشكلة جيوبوليتيكية [13].

ج ـ التجرينية :

ولارتيريا تداخل أثني آخر مع دولة أثيوبيا إذ توجد أكبر المجموعات البشرية في الهضبة الارتيرية والتي تعد تحدٍ جيوبوليتيكي آخر (ينظر الخارطة 1) وشعب التجرانيين يبلغون ثلث التجرانيين في الهضبة الأثيوبية ولعل أتفاقهم في اللهجة واللغة وولائهم للكنيسة يجعلهم أقرب إلى الأثيوبيين، وهم بذلك يمثلون جماعة عابرة للحدود إذ يشكلون تداخل عرقي بين البلدين المتجاورين[14]، كما أن هناك تنافس قائم بين البلدين على كسب قبيلة التجرين وهي التي تنتشر على الحدود بين البلدين[15].

أن الأثنيات قد تستغلها أطراف خارجية أو قوى كبرى لتحقيق مصالح لها في المنطقة وذلك يتضح من خلال مخططات أمريكا والصهيونية العالمية التي تريد أعطاء أثيوبيا الدور الإقليمي في المنطقة تسعى من خلاله إلى تغيير خارطة المنطقة جغرافياً وسكانياً وسياسياً إذ تعمل على إقامة دولة (تجراي تجرينيا)، ومن المفترض أن تتكون تلك الدولة من هضبة تجراي (في أثيوبيا) وهضبة ارتيريا ويكون هدفها من ذلك تطويق الأمة العربية من خلال الاستيلاء على البحر الأحمر.

كما إن تلك الأثنية (التجرينية) لها علاقة حتى في الحرب للفترة (1998- 2000) للأسباب التالية:

أ ـ أن التجراويين في أثيوبيا والذين انتزعوا السلطة من الأمهرا لا يستطيعون التفريط في أي أرض تنتمي إلى التجراي (حسب الخرائط الاستعمارية) من أجل تأكيد ثقلهم القومي في الهضبة الأثيوبية في وجه أي محاولة من الأمهرا في

استعادة السلطة مستقبلاً[16]، كما أن ذلك الصراع (الارتيري الأثيوبي) أرادت ارتيريا استثماره من أجل تنمية الشعور بالهوية الوطنية الارتيرية بسبب انتماء القسم الأكبر من النخب الحاكمة في البلدين لشعب التجراي وذلك الأمر يمكن توظيفه في إطار العلاقة بين الجماعات القومية المختلفة داخل ارتيريا للتأكيد على رفض النخبة الحاكمة فيها لأي انتماءات قومية تتجاوز حدود الوطن الارتيري حتى لو كان الأمر متعلق بقومية التجراي نفسها[17]، ولابد من الإشارة إلى أنه في فترة الأربعينيات ظهرت فكرة اتحاد ارتيريا وإقليم التيجرة المجاور لها تحت شكل من أشكال الإدارة البريطانية.

ثانياً : مشكلات ارتيريا مع دول الجوار وانعكاساتها الجيوبوليتيكية :

سعت ارتيريا ومنذ الاستقلال إلى تحقيق استقرار سياسي وإنعاش الاقتصاد المتدهور بسبب حروب التحرير الطويلة وأحياء المؤسسات المنهارة وهي تسعى أن يكون لها الدور الإقليمي الكبير والبارز الذي يتعدى القدرات السياسية والاقتصادية الفعلية لها وهذا كله يجعلها تكون في حالة عدم التوازن بين القدرات المتاحة والطموحات المرغوبة ولهذا أولت اهتماماً كبيراً بالسياسة الخارجية يفوق الاهتمام بالشؤون الداخلية لها[18].

وعلى الرغم من تناول بعض المشكلات الناتجة عن التداخل الأثني مع دول الجوار إلا إن بحث علاقات ارتيريا مع دول جوارها والمصالح المتبادلة والمؤثرات الخارجية تفرض دراسة علاقات ارتيريا مع دول جوارها على الرغم من أن معظم هذه العلاقات عدائية.

أ- الصراع الارتيري الأثيوبي :

إن الأهمية الأستراتيجية لارتيريا لا يمكن إخفائها بالنسبة لأثيوبيا والتي أصبحت بعد استقلال ارتيريا دولة حبيسة Land Ioked، وأثيوبيا من الناحية الحضارية أيضاً جزيرة مسيحية في وسط بحر إسلامي، ومن هنا أصبح مطلباً استراتيجياً تاريخياً لأثيوبيا أن يتوفر لها منفذ إلى البحر الأحمر[19].

ومن هنا نرى أن أسباب الخلاف سوف تبقى قائمة في الحصول على منفذ بحري وفي ذلك الصدد يرى صناع القرار[!]، في ارتيريا (أنه منطق غير مقبول فهناك الكثير من الدول التي ليس لها منفذ بحري ولكن هذا لا يعطيها مبرر في عدوانها على سيادة الآخرين).

بينما تؤكد الحكومة الأثيوبية أنها ليس لها مطامع في ميناء عصب أو أي ميناء آخر وذلك لوجود الموانئ السودانية حيث تم توقيع اتفاقية بهذا الشأن تمنح بموجبها أثيوبيا الاستفادة من الموانئ السودانية لمدة خمس سنوات، في حين يرى صناع القرار في أثيوبيا بأنها ممكن أن تعيد النظر باعترافها السياسي بارتيريا، وقد يعود ذلك إلى الضغط الذي تتعرض له الحكومة الأثيوبية من قبل الأمهرا الذين يعدون أن ارتيريا جزء من أثيوبيا ويعدون الرئيس الأثيوبي أول رئيس يفرط بالبحر فضلاً عن الآثار السلبية في الجانب الاقتصادي الأثيوبي بسبب فقدانها للموانئ[20]، وهذا الرأي تؤيده الأحزاب المعارضة الأثيوبية التي ترى أن لا سلام مع ارتيريا دون الحصول على ميناء بحري إذ ترى بعض الأطراف المؤثرة في السياسة الأثيوبية بأن ميناء عصب هو ميناء أثيوبي من الناحية التاريخية ودعت الشعب الأثيوبي للاحتجاج بمسيرات لتفريط الحكومة الأثيوبية في ألأرض الأثيوبية (على حد زعمها).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن المعضلة الكبرى بين الدولتين هي معضلة جيوبوليتيكية تتمثل في الموقع البحري وكيف يمكن لدولة صغرى كارتيريا أن تحتفظ بذلك مقابل طموح وتطلعات دولة كبرى حبيسة كأثيوبيا للوصول إلى الموانئ وسوف تبقى عامل قلق إذا لم يحل التعاون وتبادل المنفعة بدل من استعراض القوى والصدامات المسلحة ولأهمية حقيقة الصراع بين الدولتين نرى من الضروري دراسة تلك المشكلة الجيوبوليتيكية بشيء من التفصيل .

حقيقة الصراع وجذوره التاريخية:

إن الجذور الحقيقية لذلك الصراع تعود إلى استقلال ارتيريا بشكلها الرسمي عام 1993 إذ أختلف الجانبان الارتيري والأثيوبي بمسألة السيادة على عدد من المناطق الحدودية وهي زلامبيسا، بورى، بادمي، شيرارو، مثلث برجا، الحميرة، واليتيا، أندكيدا وعفر وبعض مدن ولاية تيجراي وبيجي وأردى ماتيوس ويعود الخلاف إلى أن التاريخ الحديث للمنطقة شهد تغيرات في مسألة تبعية تلك المناطق لكل من ارتيريا وأثيوبيا إذ كانت فترة الاحتلال الإيطالي لارتيريا،

(!) يؤكد أسياس أفورقي الرئيس الارتيري أنهم كانوا يستخدمون ميناء عصب ومصوع الارتيري برسوم زهيدة تدفع بالعملة المحلية ولكن عندما رفضنا إصرارهم على ترسيم الحدود من خلال عمل أحادي الجانب أوقفوا التعامل مع الميائين وذهبوا إلى جيبوتي وأعلنوا الحرب ، أنهم يريدون الهيمنة والآن تتولى إدارة ميناء جيبوتي شركة دولية رفعت مصاريف رسوم الشحن إلى 60 دولار لكل حاوية وبعد مفاوضات مريرة قبلت أثيوبيا أن تدفع 45 دولار للحاوية الواحدة على حين لم تدفع في الميائين الارتيريين سواء مصوع أو عصب ما يكاد يصل إلى 5 دولارات بالعملة المحلية. على الرغم من توقيع أتفاق تجاري بين البلدين في عام 1994 والذي يقضي باعتبار ميناء عصب ميناءاً حراً إلا أن استمرارية ذلك الاتفاق تظل رهينة بمستوى وصحة العلاقات الثنائية بين البلدين.

والتي استمرت حتى عام 1941 كانت تلك المناطق هي جزء من الإقليم الارتيري، ثم قامت السلطات الاستعمارية البريطانية عام 1952 بتعديل في الخريطة السياسية إذ ضمت تلك المناطق إلى أثيوبيا وبسبب التداخل السكاني الكثيف في منطقة القرن الأفريقي، فأن المناطق المتنازع عليها كانت تابعة من الناحية الرسمية للسيادة الأثيوبية ولكنها في الوقت نفسه تضم امتدادات سكانية للشعب الارتيري[21]، وعقب حصول ارتيريا على الاستقلال عام 1993 فشل الجانبان في التوصل إلى تسوية للسيادة على تلك المناطق مما دعت إلى تشكيل لجنة لبحث هذا الخلاف ولكنها فشلت ولم يتم الوصول إلى نتيجة.

خارطة (2)

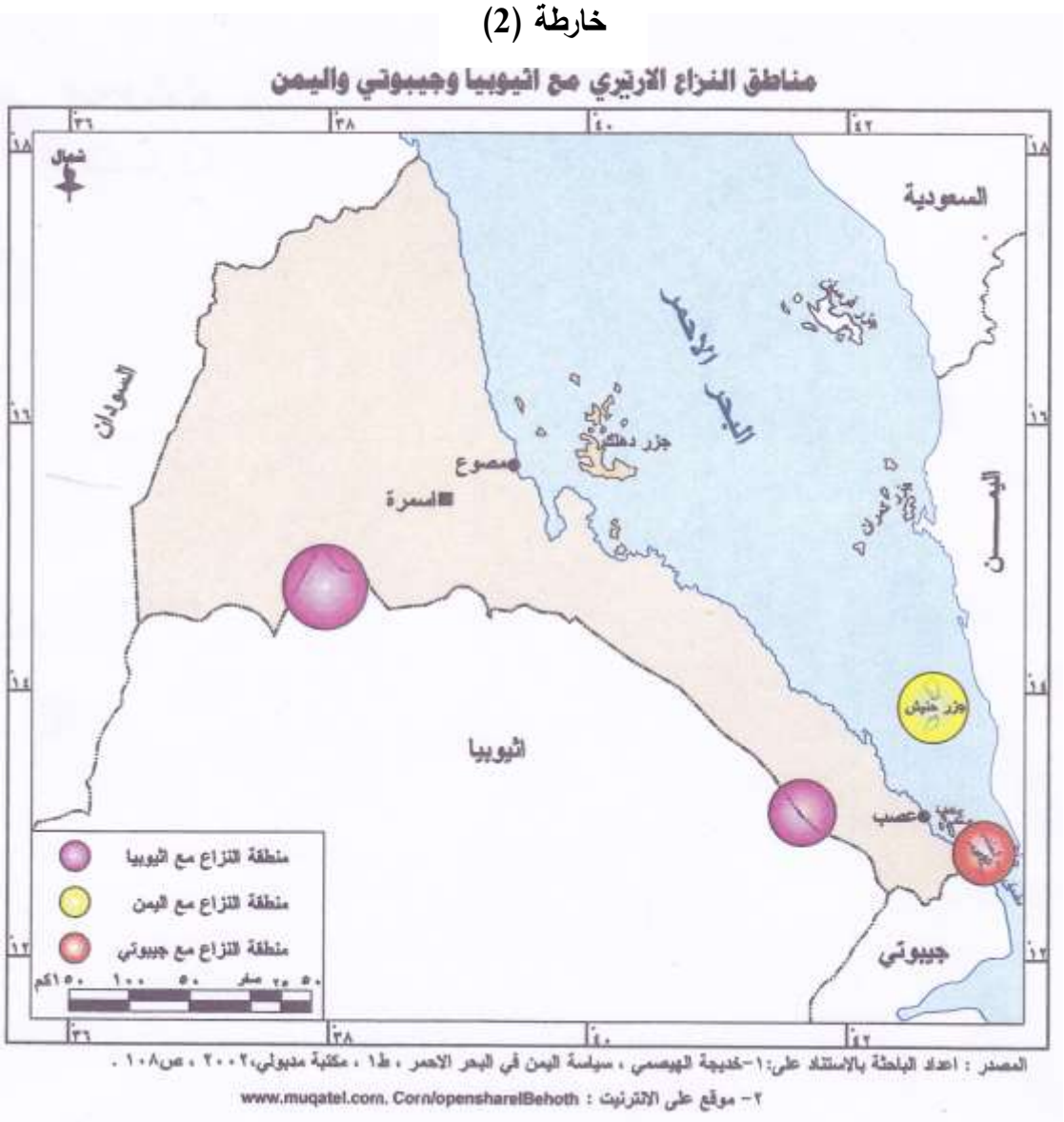

وبدأت الحرب على مناطق حدودية مساحتها 400كم^2، بعد أن ادعى كل من الطرفين عائديتها (ينظر الخارطة 2)، إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد بل أن للصراع أبعاد سياسية واقتصادية وجيوبوليتيكة بدفع من قوى إقليمية ودولية لتحقيق ستراتيجيات الدول الكبرى في القرن الأفريقي.

جدول (2)
حجم القدرات العسكرية لارتيريا وأثيوبيا

	حجم القوات المسلحة أفراد بالآلاف	تشكيلات	دبابات	عجلات قتال مدرعة	مدفعية مسحوبة ذاتية الحركة	قاذفات انبوبية	هاونات	طائرات قتال	البحرية زوارق صواريخ سفن ومدمرات إنزال
ارتيريا	250	6 فرق مشات 6 فرقة مغاوير 1 لواء مدرع	80	أعداد من عجلات القتال وناقلات الأشخاص	13 مدفع مسحوب	30	أعداد من الهاونات	17	1 زورق صواريخ 1 سفينة إنزال + 2 لدى وزارة المواصلات
أثيوبيا	350	3 مفقرات فيالق 2 فرق مشاة +1 لواء مدرع + معين ستراتيجي من ستة ألوية	160	200	معين من المدفعية المسحوبة وذاتية الحركة	معين من القاذفات MRL الانبوبية	معين من الهاونات	53	-

(1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، نظرة في التوازن الاستراتيجي في الوطن العربي ، مجلة دراسات دولية سلسلة دراسات ستراتيجية ، العدد 50 ، بغداد ، 2003 ، ص 51 .

ومن خلال الجدول يتضح لنا تفوق أثيوبيا على ارتيريا في التسليح وبخاصة في حجم القوات المسلحة والدبابات فضلاً عن المجال الجوي.

وتبدو مظاهر الصراع العميق من خلال:

- إصدار خرائط رسمية من قبل أثيوبيا ضمت مناطق تعدها ارتيريا جزء من أراضيها وقد تم وضع تلك الخرائط على عملتها الورقية التي أصدرتها عام 1997[22].
- ومن الأسباب التي أدت إلى حدة التوترات قيام أثيوبيا بإيقاف استخدام تكرير النفط في عصب انطلاقاً من أن تكلفة التكرير مرتفعة عن ثمن استيراد النفط مكرراً[23].
- إصدار ارتيريا عملة خاصة بها وهي ناكفا لتحل محل العملة الأثيوبية (البر) وقابلته أديس أبابا بوقف استخدام الموانئ الارتيرية ماعدا ميناء عصب وذلك حرم ارتيريا من الكمارك ومصاريف الشحن[24].
- قيام ارتيريا وأثيوبيا خلال عامي 1996 - 1997 بزيادة الميزانية العسكرية حتى تضاعفت عام 1998 وبدأت ارتيريا في إغلاق ميناء عصب[25]، (أنظر الجدول 2).
- اعتقاد ارتيريا أن ضم المناطق الست المتنازع عليها من قبل أثيوبيا والتي يقطنها التجرينية أنما تسعى لمد نفوذها على التجرينية داخل ارتيريا[26]، وذلك يعني تدخل العامل الأثني في الصراع.
- أعتقاد أثيوبيا بأن ارتيريا تحتفظ بشريط حدودي يعود لأثيوبيا ولا تريد أن يقال عنها بأنها لم تسترده بالقوة بسبب المجاعة.
- أدى الصراع إلى إغلاق ميناء عصب في وجه أثيوبيا مما أدى إلى توجهها نحو استخدام ميناء جيبوتي ولكن لابد من الإشارة إلى أن ميناء جيبوتي(!)، يرتبط بخط سكة حديد جيبوتي - أديس أبابا الذي يمر بإقليم الأوغادين(الصومال المحتل)، والمهدد من قبل المقاومة الصومالية ولذلك فلن تعتمد أثيوبيا بشكل رئيس على ذلك الميناء، وللبحث عن بديل لجأت إلى جمهورية أرض الصومال (التي لم تعترف بها أي دولة حتى اليوم)، لكي تستخدم ميناء بربرة، ووافقت جمهورية أرض الصومال لأنه يحقق لها دخلاً، أما ميناء بور سودان فسيكون استخدامه ذات جانب إيجابي على السودان لأن أثيوبيا في حالة استخدامه سوف تتوقف عن دعم الجهات المعارضة في جنوب السودان[27]، وذلك يعني تغيير سياستها وأيديولوجيتها تجاه الزحف الإسلامي من السودان وذلك ما لا تحبذه أبداً.

(!) قامت دولة جيبوتي بتأجير ميناؤها لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي لم تقبل بتمرير صادرات أثيوبيا دون دفع الرسوم أنياً بعكس ما كان أبان المواجهة الأولي مع ارتيريا كما أن غلق الموانئ الارتيرية أمام أثيوبيا أدى إلى ظروف اقتصادية خانقة لأثيوبيا وخاصة منطقة التجراي بالإضافة إلى خضوع مناطق شاسعة من أثيوبيا لظروف المجاعة بسبب الجفاف وقلة سقوط الأمطار منذ سنوات للمزيد راجع، أحمد دين صالح، النزاع الحدودي واحتمالات تجدد الحرب بين ارتيريا وأثيوبيا، مجلة دراسات القرن الأفريقي العدد الثالث، مايس 2005، ص 14.

- دامت الحرب سنتين راح ضحيتها آلاف القتلى والأسرى إذ تم بعدها الاتفاق في معاهدة السلام[!] على تشكيل لجنة حدودية تتكون من (5) أعضاء تقوم بتعيين الحدود في المناطق المتنازع عليها[28]
- وكان للصراع الارتيري الأثيوبي تداعيات إقليمية وأخرى دولية، وكل تلك القوى تسعى لتحقيق مصالحها الجيوبوليتيكية في منطقة القرن الأفريقي (المنطقة القلقة جيوبوليتيكياً) إذ الصراعات تمتد على عموم تلك المنطقة بدءاً بالصراع الارتيري الأثيوبي - والصومالي الأثيوبي والتداخلات الأثنية التي تستخدم ورقة ضغط من كل الأطراف اتجاه الأطراف الأخرى، وذلك ما سيتوضح عند بحث علاقات ارتيريا مع دول الجوار.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الصراع الارتيري الأثيوبي قد فتح أبواباً على ارتيريا وأجج الأطماع الأثيوبية في ميناء عصب[!!]، وقد أحست أثيوبيا أنها أخطأت كثيراً حين اعترافها باستقلال ارتيريا، وذلك يعني أن العامل الجغرافي له دور كبير في تلك الحرب قد لا يكون معلن ولكنه موجود ولا يمكن إنكاره كما أن ذلك العامل هو المركز لدائرة الصراعات التي حدثت والتي سوف تحدث مستقبلاً بين البلدين بسبب الخلفية التاريخية لذلك الموضوع خلفية تشكل سنوات طويلة من تاريخ البلدين الجارين فضلاً عن وجود ادعاءات تاريخية وعنصرية واقتصادية وإستراتيجية لأثيوبيا في الأراضي الارتيرية والتي تبقى مؤثرة في مستقبل تلك العلاقات.

ب- مشكلات ارتيريا مع السودان

تحد ارتيريا السودان بحدود يبلغ طولها 605 كيلومتر مثلت نسبة 37% من مجموع الحدود.

ثمة عوامل مهمة كان لها التأثير الكبير على طبيعة الصراع مع السودان من أهمها:

1- للسودان مصالح مائية في ارتيريا وذلك لوجود منابع نهر القاش ونهر بركة وفرعه عنسبة، إذ أن الأول يمد سهل كسلا والثاني يمد سهل طوكر بالماء لأراضيها (أكثر من 100,000 فدان وإنتاج غلالها الزراعية المختلفة وبخاصة القطن)[29].
2- لارتيريا أطماع في الأراضي السودانية وبخاصة دلتا القاش وطوكر وقد عبرت تلك الأطماع عن نفسها من خلال خارطة أصدرتها ارتيريا بشكل سري عام 1996[30].
3- أن طول الحدود بين السودان وارتيريا كانت عاملاً مؤثراً في توتر العلاقات إذ اخترقت من قبل المعارصة الارتيرية بسبب عدم مقدرة السودان على السيطرة الكاملة على الحدود مما ولد مشكلات جيوبوليتيكية متبادلة بين الطرفين من خلال استغلالها من قبل المعارضة لكلا البلدين وذلك مثل عامل سلبي جيوبوليتيكي في العلاقة إذ إن المعارضة هي من أهم محاور الخلاف القائم بين ارتيريا والسودان .[31]
4- وجود اللاجئين الارتيريين في السودان وهؤلاء تم استخدامهم كورقة ضغط استخدمها الطرفان الارتيري والسوداني .
5- الاتصال الطبيعي بين حدود وسواحل السودان عبر البحر الأحمر مع السواحل الارتيرية أدى إلى تهديد التواجد الإسرائيلي في ارتيريا من خلال إمكانية تسلل الثوار الارتيريون من خلال هذا الاتصال وسعي إسرائيل لجعل منطقة جنوب السودان منطقة للنفوذ الإسرائيلي وعدم تصدير الإسلام إلى حليفتها ارتيريا[32]، أي أن العوامل الطبيعية أدت إلى تدخل أطراف خارجية (إسرائيل) لها علاقة قوية بارتيريا.
6- وجود تداخل أثني بين شرق السودان وارتيريا (كما سبق ذكره).
7- أن ارتيريا تتخوف من السودان لأن أرض السودان مثلت قاعدة لتغيير أنظمة الحكم في ارتيريا وأثيوبيا عام 1991.
8- أن عدم استقرار الأوضاع الداخلية سياسياً واقتصادياً جعل الحكومة الارتيرية تتوجه لتوحيد جبهتها الداخلية لتشعر الشعب الارتيري بأن هناك خطراً يتحدق بهم ولذلك فتحت جبهة مع السودان ومع اليمن من أجل تحقيق هذا الغرض.
9- مثلت الحدود تهديداً أمنياً واقتصادياً لعدم خضوعها للضوابط القانونية لدى البلدين.

وقد توترت العلاقات الارتيرية السودانية منذ عام 1993 بسبب الصدامات الحدودية بين البلدين والتي أدت إلى قتل عدد من المعارضين للنظام الارتيري الذين يستخدمون الأراضي السودانية إنطلاقاً لعملياتهم ، وكانت ارتيريا تتهم السودان بتدريب مناوئين لها في معسكرات داخل الأراضي السودانية كما أن السودان تتهم ارتيريا بتدريب معارضين سودانيين.

(!) تم الأتفاق في تلك المعاهدة على تسوية الخلافات عن طريق وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة والقيام بالتحقيق وأسباب النزاع حيث قدم كل طرف حجته إلى هيئة قضائية للتحكيم ويجري التفاوض لاحقاً حول دعاوى التعويضات التي يطالب بها الجانبان مع نشر بعثة للأمم المتحدة في ارتيريا وأثيوبيا وتبادل أسرى الحرب مع تعهد أمريكي بإزالة الألغام وتقديم مساعدات مخصصة للتنمية، للمزيد ينظر، عادل محمود مظهور، مصدر سابق، ص 1-2.

(!!) من أجل الحصول على ذلك الميناء عرضت الحكومة الأثيوبية السابقة (منجستو هيلا مريام) ضم إقليم الدناكل(الذي يحوي على ميناء عصب) إلى أثيوبيا مقابل منح الأستقلال لارتيريا ولكن ارتيريا رفضت ذلك .

وقد قطعت العلاقة بين البلدين في عام 1994 ، ثم تأزمت العلاقات بشكل كبير في عام 1997 عند قيام هجوم على شرق السودان أشتركت فيه القوات الارتيرية مع المعارضة السودانية وردت السودان بدعم حركة الجهاد الإسلامي أي المعارضة الارتيرية وسمحت لها باختراق الحدود الارتيرية من خلال الأراضي السودانية في آيار 1997 وهذا أدى إلى غلق الحدود بين البلدين ولقد أرادت ارتيريا في هذا السلوك كسب التأييد الأمريكي و(الإسرائيلي) من أجل ضرب المشروع الإسلامي الذي يتمثل بالسودان[33]. ثم دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة الهدوء والتفاهم ، خاصة وأن ارتيريا أدركت عدم قدرتها لفتح أكثر من جبهة صراع مع دول الجوار (الصراع الارتيري الأثيوبي).

ويمكن القول بأن الصراع السوداني الارتيري في تلك المنطقة التي تقع في قلب القرن الأفريقي وما لهذه المنطقة عموماً من أهمية جيوبوليتيكية في مستقبل المنطقة وستراتيجيات الدول حول أمن البحر الأحمر ومطامع (إسرائيل) ومحاولة فصل جنوب السودان إلى دولة، كلها عوامل ذات بعد جيوسياسي على مستقبل المنطقة وطبيعة الصراعات وأدواتها المعروفة.

ج- الصراع الارتيري الجيبوتي:

اتخذت جيبوتي موقفاً إيجابياً من الشعب الارتيري حيث اعترفت بنضاله ضد أثيوبيا وتطورت العلاقات بين البلدين بعد الاستقلال إذ شاركت دولة جيبوتي باحتفالات الاستقلال في أيار 1993، وتوصلت الدولتان إلى أتفاق للتعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أن يوقع عليها لاحقاً ولكن ساءت العلاقات بين الطرفين بسبب النزاع حول جزيرتي دوميرا ومولحي (ينظر الخارطة 2) إذ حاولت ارتيريا احتلالهما في نسيان 1996 مدعية السيادة عليهما وكاد النزاع أن يصبح حرباً لولا تدخل فرنسا حليفة جيبوتي حيث اضطرت أسمرة إلى التراجع[34].

وتعود أسباب النزاع إلى المعاهدة المعقودة بين أثيوبيا (التي ألحقت إليها ارتيريا عام 1952) وبين فرنسا التي كانت تحتل جيبوتي وتنص المعاهدة عن تنازل أثيوبي للجزء الساحلي (المتنازع عليها 18كم) من إقليم ارتيريا إلى فرنسا مقابل أن تتنازل فرنسا عن جزء من الأراضي الجيبوتية في الجنوب وكانت هذه الاتفاقية لخدمة مصالح فرنسا الإستراتيجية في هذه المنطقة إذ أتاحت لها تلك الاتفاقية ضم جزء أضافي من البحر الأحمر لخدمة مصالحها ولكن ارتيريا بعد استقلالها لم تعترف بتلك الاتفاقية كونها كانت دولة محتلة وليست مسؤولة عن ذلك التنازل أما جيبوتي فهي تستند في تمسكها بالمبدأ الذي تعترف به منظمة الوحدة الأفريقية وهو احترام الحدود الموروثة[35].

ويمكن لنا أن نتعرف على حجم القدرات العسكرية لكل من ارتيريا وجيبوتي من خلال الجدول رقم (3) .

جدول (3)

حجم القدرات العسكرية لارتيريا وجيبوتي

	حجم القوات المسلحة أفراد بالآلاف	تشكيلات	دبابات	عجلات قتال مدرعة	مدفعية مسحوبة ذاتية الحركة	قاذفات انبوبية	هاونات	طائرات قتال	البحرية زوارق صواريخ سفن ومدمرات إنزال
ارتيريا	250	6 فرق مشات 6 فرقة مغاوير 1 لواء مدرع	80	أعداد من عجلات القتال وناقلات الأشخاص	13 مدفع مسحوب	30	أعداد من الهاونات	17	1 زورق صواريخ 1 سفينة إنزال + 2 لدى وزارة المواصلات
جيبوتي	9600	1 فوج مشاة 2 بطرية مدفعية سرية دبابات 1 فوج مغاوير حدودي	-	12 نقالات مدرعة 15 عجلة استطلاع	6 مدافع 122 ملم	16	45	-	7 زوارق دورية خفيفة

(1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، نظرة في التوازن الاستراتيجي في الوطن العربي، مجلة دراسات دولية سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 50، 2003 ، ص 51.

ومن خلال الجدول رقم (3) يتضح لنا التفوق الارتيري على جيبوتي وخاصة في حجم القوات المسلحة.

ولابد من الإشارة إلى أن العلاقات بين الدولتين مرت بأزمات منها قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1998 لأسباب عزتها جيبوتي إلى تعاون ارتيري مع الدول المعادية (إسرائيل) لإجهاض الأمن الوطني لدول المنطقة ومنها جيبوتي والسودان[36]، ولابد من الإشارة إلى أن العلاقات بين الدولتين قد تحسنت بعد عام 2003.

د- الصراع الارتيري / اليمني:

يعود سبب الصراع بين الدولتين إلى الخلاف على عائدية أرخبيل حنيش في البحر الأحمر أنظر الخارطة (2)، الذي يتمتع بمزايا جيوبوليتيكية هامة، توترت العلاقات بين ارتيريا واليمن إذ قامت دولة ارتيريا بالاستيلاء على جزء حنيش عام 1995، ويمكن القول إن الصراع على مثل تلك الجزر له مدلول جغرافي سياسي هام جداً، إذ إن تلك الجزر ذات شأن مهم في التحكم الملاحي في البحر الأحمر وتبدو جذور المشكلة كما هي مشكلات معظم دول آسيا وأفريقيا هي بسبب الاستعمار الغربي الذي خطط بذكاء لنزاعات دائمة يمكن استخدامها حسب حاجة تلك الدول للتدخل أو لوضع إستراتيجية غربية في المناطق الجيوستراتيجية الهامة في العالم وخاصة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ، ولفهم حقيقة مشكلات ارتيريا مع اليمن نلاحظ الآتي:

1- أعتمدت اليمن على العامل الجغرافي لاقتراب الجزر من اليمن أكثر من ارتيريا.
2- إن الأوضاع السياسية والجغرافية تؤكد يمنية الجزر إذ كان تشغيل الفنارات في تلك الجزر يتم في الموانئ اليمنية منذ عام 1981[37]، بينما تعد ارتيريا أن ذلك ليس دليلاً كافياً لأن تلك الفنارات كانت تدار من قبل الموانئ الأثيوبية (ارتيريا حالياً) منذ عام 1967 أي أنها أسبق وقبل ذلك كانت بريطانيا تدير تلك الفنارات من عدن ولم تسلمها بعد رحيلها من عدن إلى الإدارة الجديدة لجمهورية اليمن بل انتقلت الإدارة من عدن إلى مصوع وعصب ومسألة المسافة بين الإدارة والسيادة مسألة قانونية.
3- عدت اليمن أن لها سيادة ثابتة على الجزر تاريخياً والخرائط تؤكد سيادة الاستعمار البريطاني على الجزر واليمن وريثة بريطانيا في السيادة وترد ارتيريا على ذلك بأنه لا يوجد مستند حكم لأن جذور الموضوع يعود إلى الاستعمار الإيطالي في نهاية القرن التاسع عشر وترسيخ أقدامه على الشاطئ الارتيري الجنوبي ووضع يده على أرخبيل زقر وحنيش منذ عام 1899م بعد أن كانت تحت سيادة الحكم العثماني وبات منذ تلك اللحظة جزء من محافظة دنكاليا في ارتيريا ويدار مباشرة من ميناء عصب أما بريطانيا وكانت القوة الأوربية الثانية الموجودة في جنوب البحر الأحمر فقد أكتفت بالسيطرة على فرسان وكمران[!]، وبعد عام من بدأ الحرب العالمية الأولى وبريطانيا مثلها مثل إيطاليا شريكة في اتفاقية لوزان المبرمة في عام 1923، والتي بموجبها تنازلت الدولة العثمانية عن ممتلكاتها للحلفاء الذين هزموها وكانت اليمن وقت هذا الأجراء الإيطالي دولة مستقلة ذات سيادة وطرفاً في اتفاقية للصداقة والتجارة مع إيطاليا مدتها عشر سنوات وقعتها عام 1926 وجددتها في عام 1936، وتنص الاتفاقية على الاعتراف باستقلال اليمن وسيادته على أرضه ولو كانت هذه الجزر ضمن أراضي اليمن لما صمتت اليمن أمام الأسطول الإيطالي فضلاً عن وجود دراسات أخرى تساند ذلك الرأي[38].

لقد أقامت ارتيريا الدعوة للسيادة على جزر حنيش على أساس مبدأ الاستخلاف[!!] الدولي، وادعت أن حقوقها مقررة منذ أكثر من مائة عام وأنها وريثة هذا الحق عند الاستقلال الرسمي عن أثيوبيا عام 1993، وقد ورثت السيادة على الجزر من إيطاليا التي بسطت سيطرتها على حنيش في العقد الأخير من القرن السادس عشر، لم تقتنع المحكمة بالحجج الارتيرية وأخفقت ارتيريا في أثبات إيطاليا ومن بعدها أثيوبيا مارست السيادة على الجزر كما أن السيادة لم تثبت في أي فترة من الفترات لإيطاليا حتى يمكن لها أن تنتقل وفق الاستخلاف الدولي إلى أثيوبيا ومنها إلى ارتيريا بينما أقامت اليمن دعواها على الحق التاريخي الأصيل وأن سيادتها تمتد بجذورها إلى القرن السادس الميلادي وقدمت كمية ضخمة من الوثائق والخرائط واعتمدت أثبات سيادتها على الاتفاقيات والمراسلات، ومن الطريف أن إحدى الخرائط التي كان لها دور مساعد في قناعة المحكمة بأحقية اليمن في السيادة على جزر حنيش كانت خريطة صادرة عن السلطات الارتيرية عقب استقلال ارتيريا وقد ظهرت فيها حنيش خارج نطاق الحدود الدولية لارتيريا وقد استخدمت تلك الخريطة من قبل اليمن تطبيقاً لمبدأ إغلاق الحجة وفقاً لذلك المبدأ يمتنع على ارتيريا المطالبة بأية حقوق سيادية على تلك الجزر[39].

توترت العلاقات مرة أخرى بسبب التباين في تفسير بند في قرارات محكمة التحكيم في لاهاي، إذ أعطت المحكمة حق الصيد لارتيريا في المياه المحيطة بتلك الجزر، غير أن اليمن عدت أن من حقها الصيد في المياه الارتيرية وازدادت المسألة توتراً حين اتهمت أسمرة عناصر يمنية زعمت أنها مارست أعمال مشبوهة تحت غطاء الصيد كما قامت ارتيريا باعتراض مراكب صيد يمنية مما خلق أزمة سياسية، وهنا التقت مصالح السودان وأثيوبيا واليمن لعقد قمة صنعاء لتضييق الخناق على ارتيريا[40]، ويمكن أن نتعرف على حجم القدرات العسكرية لارتيريا واليمن من خلال الجدول رقم (4) .

(!) فرسان جزر سعودية وكمران (قمران) جزر يمنية في البحر الأحمر.

(!!) مبدأ الاستخلاف: من مبادئ القانون الدولي وتقضي بانتقال السيادة من الدولة السلف إلى الدولة الخلف . للمزيد راجع ، ياسين الشيباني ، هيئة التحكيم والنزاع الحدودي بين اليمن وارتيريا مجلة دراسات دولية، العدد 18 ، بغداد 2002 ، ص104 .

جدول (4)
حجم القدرات العسكرية لارتيريا واليمن

	حجم القوات المسلحة أفراد بالآلاف	تشكيلات	دبابات	عجلات قتال مدرعة	مدفعية مسحوبة ذاتية الحركة	قاذفات انبوبية	هاونات	طائرات قتال	البحرية زوارق صواريخ سفن ومدمرات إنزال
ارتيريا	250	6 فرق مشات 6 فرقة مغاوير 1 لواء مدرع	80	أعداد من عجلات القتال وناقلات الأشخاص	13 مدفع مسحوب	30	أعداد من الهاونات	17	1 زورق صواريخ 1 سفينة إنزال + 2 لدى وزارة الموصالات
اليمن	66	9 لواء مدرع 1 لواء ق خ 18 لواء مشاة 27 لواء مشاة آلي 5 لواء مدفعية	990	200 عجلة قتال مشاة 200 مدرعة استطلاع 440 ناقلة أشخاص	36 مدفع ساحلي 130 ملم 412 مدفع مسحوب 30 مدفع ساحلي 30 مدفع ذاتي الحركة	185	600	49 طائرة قتال	4 زوارق صواريخ 1 سفينة إنزال تحمل (10دبابات)

(1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، نظرة في التوازن الاستراتيجي في الوطن العربي ، مجلة دراسات دولية سلسلة دراسات ستراتيجية ، العدد 50 ، 2003 ، ص 51 .

ومن خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا التفوق الارتيري على اليمن في حجم القوات المسلحة.

الأهمية الجيوبوليتيكية لجزر أرخبيل حنيش

يقع أرخبيل حنيش وزقر، إلى الشمال من باب المندب على بعد (71) ميلاً بحرياً وهو من حيث الأهمية الاستراتيجية تلي جزيرة ميون (بريم) ويتكون من (40) من الجزر والجزيرات والصخور وهي تشكل سلسلة تمتد لمسافة (45) ميلاً وتقع على مسافة 16 - 40 ميلاً من الساحل اليمني وتشكل جزيرة جبل زقر وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى أكبر الجزر في الأرخبيل إذ يمثلون (95%) من مساحة الأرخبيل[41]، ينظر الخارطة (2) وتتمتع تلك الجزر بمزايا ستراتيجية هي:

- إن جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى لها أهمية كبرى على الأمن الوطني اليمني والأمن القومي العربي وأنهما يشكلان جزء من مجموع (51) جزيرة تقع في البحر الأحمر وتتبع جمهورية اليمن أن الأهمية الاستراتيجية هي قربها الشديد من باب المندب وأشرافها على خطوط الملاحة في جنوبي البحر الأحمر ولقد حاولت (إسرائيل) إنشاء محطة رادار ولاسلكي لمراقبة الممرات الملاحية على جزيرة حنيش الكبرى والتي تقترب من خطوط الملاحة[42]، ولابد من الإشارة إلى أن الجزر المتنازع عليها كانت مهملة وغير مسكونة لانشغالها بالحروب الأهلية وتشير المصادر إلى أن وجود المخزون النفطي هو الذي وجه الاهتمام إليها كذلك تطور الطبيعة القانونية للمساحات المائية البحرية الملاصقة والقريبة من سواحل البحر[43].

الدور "الإسرائيلي" والأمريكي في هذا الصراع:

لم تنسَ (إسرائيل) يوماً أن العرب قد أغلقوا أمامها البحر الأحمر أثناء حرب 1973 عند مضيق باب المندب ولذلك خططوا لاختراق الدول المطلة على البحر الأحمر من أجل ضمان موطئ قدم فيه ، ومن الملاحظ أن العدوان الارتيري على جزر حنيش قد حدث لصالح الاستراتيجية (الإسرائيلية) وقد استشهدت هذه التحليلات بتطور العلاقات الارتيرية (الإسرائيلية) قبل العدوان وبعده ومنها زيارة الرئيس الارتيري إلى تل أبيب مرتين في تشرين الثاني - نوفمبر 1995 وفي شباط 1996 تم خلالها التوقيع على اتفاقية أمنية لتعزيز التعاون[44]. وهناك بعض الدلائل لذلك وهي أن ضباط الحامية اليمنية التقطوا أشارات لاسلكية باللغة العبرية بين الزوراق الارتيرية المهاجمة.

أن إستراتيجية الكيان الصهيوني[!]، ومؤداها: ((إن انتزاع جزيرة حنيش الكبرى من اليمن بواسطة ارتيريا وانفتاح القوات الجوية (الإسرائيلية) شرق تركيا يندرجان تحت إطار استراتيجية إقليمية وقائية تنفذها (إسرائيل)))، كما تذكر المعلومات أن (إسرائيل) تدعم ارتيريا لتمكينها من السيطرة على الجزر الاستراتيجية في البحر الأحمر ومنها جزيرتي حنيش الصغرى وزقر وكلاهما تتميز بأهمية استراتيجية بسبب ارتفاعهما الذي يسمح بالمراقبة ورصد الأنشطة البحرية[45]، أما الولايات المتحدة فقد أجرت مناورات عسكرية مع الجانب الارتيري في نيسان 1996 أي بعد أقل من خمسة أشهر من العدوان الارتيري وهذا يعطي مؤشراً على التواطؤ الأمريكي ولقد أوضح السفير الأمريكي بصنعاء (ديفيد نيوتن) للمسؤولين في اليمن أن فكرة التطبيع مع الكيان الصهيوني أمر مهم لتحسين موقف اليمن التفاوضي في سبيل

(!) أكد رئيس معهد ديان (الإسرائيلي)، أن احتلال ارتيريا لجزيرة حنيش كأنه احتلال (إسرائيلي) للجزيرة، راجع عبد السلام إبراهيم بغدادي، ارتيريا والأمن القومي العربي، دراسات استراتيجية، العدد4، 1998، ص130.

استرداد جزيرة حنيش، وعلى الرغم من أن اليمن لم تربط بين العدوان الارتيري وأي جهة أخرى غير الجانب الارتيري ولكن التطور في الجانب العسكري في العلاقات اليمنية الأمريكية في الفترة التي تلت عودة السيادة اليمنية لتلك الجزر أواخر عام 1998 نستنتج منها أن الولايات المتحدة استطاعت بناء جسور التفاهم المشترك مع اليمن[46].

أما الموقف اليمني فقد تمثل في الاتجاه نحو حل النزاع بالطرق السلمية لأدراكها بأهمية المنطقة عموماً والتدخل الأجنبي لاستغلال القوى الإقليمية لتأجيج الصراعات في منطقة القرن الأفريقي .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا إن العامل الجيوبوليتيكي كان بارزاً في علاقات ارتيريا مع دول الجوار وحتى مع اليمن فأغلب المناطق المتنازع عليها ذو أهمية جيوستراتيجية وخاصة جزر حنيش (في صراعها مع اليمن) ودوميرا (في صراعها مع جيبوتي) والتي مثلت جزر متحكمة في الملاحة في البحر الأحمر (كما سبق ذكره)، وذلك يعني غلبة الطابع الجغرافي لصراعات ارتيريا مع دول الجوار واليمن مع عدم إغفال دور القوى الإقليمية والدولية التي حاولت أن تترك بصماتها في البحر الأحمر في تلك المنطقة المهمة من العالم.

المصادر والمراجع

(1) علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003 ، ص178 - 179.
(2) سام. ج. آمو، تحدي الأثنية والنزاعات في افريقيا والحاجة إلى نمو ذج جديد، بغداد،1998،ص20.
(3) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مشكلة الأقليات في القرن الأفريقي، دراسة حالة العفر في ارتيريا وجيبوتي وأثيوبيا، شؤون اجتماعية، الشارقة، جمعية الاجتماعيين، السنة 15، العدد 59، 1998، ص39.
(4) محمد عثمان أبو بكر، المثلث العفري في القرن الأفريقي ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1996، ص2.
(5) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1982، ص166.
(6) Gerge Peter Murdock , op, cit, p. 95 .
(7) إبراهيم محمد عمر، وحدة العفر بين الواقع والطموح، مجلة دراسات القرن الأفريقي، العدد السادس، 2007، ص9 - 12.
(8) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص 41-42.
(9) قاسم محمد عبيد، التنوع الأثني لسكان السودان وأثره في قوة الدولة، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 2007، ص 189.
(10) ميسون موسى محمد، مشكلة دار فور وأثرها في الأمن الوطني السوداني، دراسة في الجغرافية السياسية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2008، ص 156 .
(11) أحمد أبو سعدة ، حرب الجياع ، دار العلم ، دمشق ، 2003 ، ص 90-91 .
(12) منى حسين عبيد، خلود خميس، علاقات دول شرق أفريقيا الإقليمية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 86، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2005، ص 14 .
(13) محمد عبد الغني سعودي، أفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص 349.
(14) فيحاء كامل الفتلاوي، أثيوبيا دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2009، ص96.
(15) عباد محمد عبد ربه البراق، اليمن والمحيط الهندي، دراسة في الجيوبولتكس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية، 2002، ص 118.
(16) أحمد أبو سعدة، مصدر سابق، ص20 .
(17) التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير، 1999، ص 339.
(18) ياسر خطاب، ارتيريا والأمن القومي العربي، تقديرات ستراتيجية، العدد 33 آب، 1996، ص160.
(19) حلمي شعراوي، الثورة الارتيرية وحق تقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد 50، أكتوبر، 1996، ص 139.
(20) علي سلمان صايل، العلاقات الإسرائيلية الارتيرية وأثرها على الأمن القومي للفترة 1993 - 1999، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية، جامعة بغداد،2000، ص181.
(21) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، 2000، الأهرام، القاهرة، 2001، ص 224 - 225.
(22) عادل محمود مظهور، ارتيريا وأثيوبيا سلام دائم أم هدنة مؤقتة، محطات استراتيجية، العدد 53، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2001، ص2.
(23) محمد رضا فودة، أبعاد الصراع الارتيري الأثيوبي، مجلة سياسة الدولية، العدد 136، 1999، ص 289.
(24) مختار شعيب، الصراع الارتيري الأثيوبي على الحدود، سياسة الدولية، العدد 133، سنة 334، 1998، ص20.

(25) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، تقارير خاصة، ماذا تريد ارتيريا، محددات السياسية الارتيرية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، السنة الثالثة، العدد 12، 1998، ص10.
(26) محمد رضا فودة، مصدر سابق، ص 289.
(27) محمد رضا فودة، مصدر سابق، ص292.
(28) عادل محمود مظهور، مصدر سابق، ص4 -6.
(29) عباس غالي داود، الأبعاد الإستراتيجية للتواجد العسكري الإسرائيلي في ارتيريا، مجلة البصرة، العدد 13، مطبعة جامعة البصرة، 1981، ص26.
(30) قاسم محمد عبيد، مصدر سابق، ص189.
(31) محمد أبو الفضل، الخلاف بين ارتيريا والسودان في ميزان العلاقات الإقليمية، سياسة دولية، العدد 151، يناير 2003، ص246.
(32) منى حسين عبيد، خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص37، ص42.
(33) منى حسين عبيد، خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص37.
(34) بدر حسن شافعي، ارتيريا التوجه صوب العرب .. لماذا، مجلة سياسة دولية، العدد 152، أبريل 2003، ص 201.
(35) أجلال محمود رأفت، العرب وأفريقيا، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي السابع، 1997، ص 201.
(36) سعود أحمد المشهداني، سياسة اريتريا الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي 1996 – 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2003، ص67.
(37) علاء سالم، النزاع اليمني الارتيري حول أرخبيل حنيش، مجلة سياسة الدولية، العدد 125، حزيران، 1996، ص 158.
(38) محمد نور أحمد، رؤية ارتيرية للنزاع حول جزر حنيش، السياسة دولية، العدد 152 يوليو 1996، السنة 31، ص 188.
(39) ياسين الشيباني، هيئة التحكيم والنزاع الحدودي بين اليمن وارتيريا، مجلة دراسات دولية، العدد 18، بغداد، 2002، ص 105.
(40) محمد أبو الفضل، الخلاف بين ارتيريا والسودان في ميزان العلاقات الإقليمية، مجلة سياسة دولية، العدد 151، 2003، ص 245.
(41) قائد محمد عقلان، العلاقات اليمنية الأمريكية 1990 - 1998، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص 65.
(42) عايدة العلي سري الدين، جزر حنيش وأمن البحر الأحمر، ط1، بيروت، 1996، ص 145.
(43) عمر بن أبو بكر باخشب، التحكيم الدولي بين اليمن وارتيريا حول السيادة الإقليمية على الجزر الواقعة جنوب البحر ألحمر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 2، 2002، ص 153.
(44) قائد محمد عقلان، مصدر سابق، ص 72 -73.
(45) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، نظرة في التوازن الاستراتيجي في الوطن العربي، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات ستراتيجية، العدد50، 2003، ص20، أنظر إلى عثمان كامل، التعاون العسكري الإسرائيلي الارتيري، تقديرات، استراتيجية، العدد 34، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1996، ص 27.
(46) قائد محمد عقلان، مصدر سابق، ص 72 - 73.